منهج نقد المتن

عند علماء الحديث النبوي

تصميم الغلاف :
نجدت قلعجي

بلاكو - آرت
PHOTOGRAVURE فوتوغرافور

د. صلاح الدين بن أحمد الأدلبي

منهج نقد المتن

عند علماء الحديث النبوي

منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لدار الآفاق الجديدة

الطبعة الأولى
١٤٠٣هـ /١٩٨٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور نفوسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وبعد، فهذه دراسة سميتها «منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي»، راجياً من الله تعالى أن يوفقني فيها الى تبيين منهج نقد المتن، وسبق المسلمين الى الاعتماد عليه ووضع منهجيته.

وينقسم البحث في هذه الدراسة الى تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة:

- التمهيد.
- الباب الأول: الظواهر الموجبة لاعتماد نقد المتن.
- الباب الثاني: نقد المتن واعتماده عند الصحابة وعلماء الحديث.
- الباب الثالث: معايير نقد المتن.
- الخاتمة.

القسم الأول

تمهيد

ويشتمل على المباحث التالية:

- موضوع نقد المتن.
- أهمية الموضوع.
- صعوبة البحث في هذا الموضوع.
- ملخص للانتاج الفكري المتعلق بالموضوع.
- تعريف المصطلحات الأساسية في الدراسة.

المبحث الأول

موضوع نقد المتن

يتبادر في مطلع هذه الدراسة سؤال، وهو: هل يشكل «نقد المتن» ومنهجه موضوعاً لدراسة عميقة تكون مجالا خصباً للبحث؟ وكيف تتحدد معالم هذا الموضوع؟

وللجواب لا بد أن أنطلق أولاً من مسلمتين: أولاهما: هي أن العلوم إما عقلية وإما نقلية، وهذا باتفاق العقلاء، والثانية: هي أن العلوم الشرعية الاسلامية لا بد أن تستند الى الوحي الإلهي، أي الى القرآن الكريم والسنة النبوية، وحيث إن الطريق الى معرفة القرآن والسنة هي النقل، إذاً فهذه علوم نقلية باتفاق المسلمين.

وإذا كانت العلوم النقلية تبغي صحة النقل، من أجل الوثوق بالرواية، فالقرآن الكريم لا يتعلق به المنهج النقدي لتصحيح الرواية، لأنه منقول بالتواتر، وما كان متواتراً فهو «**قطعي الورود**»، وهذا بالاجماع.

أما السنة النبوية فلم يتواتر منها إلا القليل، ويبقى معظمها مروياً بالأسانيد التي تحتاج الى تمحيص، لمعرفة صحيح الروايات من سقيمها، فما استجمع شروط الصحة فهو **المقبول**، وما فقد منها واحداً فهو **المردود**، فغالب الأحاديث النبوية «**ظني الورود**».

وما دامت المرويات تحتاج الى بحث وتمحيص، لمعرفة المقبول منها والمردود، فلا بد من قواعد وضوابط، ونقد للمرويات، في ضوء هذه القواعد والضوابط، وهكذا كان للمسلمين منهج متكامل، في ظل نظرية «نقدية» فريدة.

وقد اهتم المسلمون منذ عصر الصحابة الكرام رضوان الله عليهم «بنقد السند»، فبحثوا في الرواة من حيث العدالة، ومن حيث الضبط، وتكلموا على الرواة حسب ذلك، تعديلاً وتجريحاً، وتوثيقاً وتضعيفاً، ولما بدأت تتعدد حلقات «الاسناد»، بحث العلماء فيه من حيث الاتصال أو الانقطاع، خشية أن يكون سقط اسم أحد الرواة من الاسناد، وهو غير مرضي في العدالة أو الضبط.

وفي مقابل ذلك «النقد الاسنادي»، كان لا بد من النظر الى المرويات بعين بصيرة، ونظر ثاقب، إذ قد يكون المروي مما لا يتصور صدوره عن النبي ﷺ، فيحكم عليه العلماء بالرد، دون حاجة للنظر في إسناده أصلاً، بل قد يكون مردوداً حتى ولو صح إسناده ظاهراً، وهذا هو «نقد المتن».

وهذا النوع من النقد للرواية، أعني طريقة «نقد المتن» وعدم الاكتفاء «بنقد السند»، شائع معروف عند الصحابة رضوان الله عليهم فمن بعدهم من العلماء، إلا أن بعض الناس كمتكلمي المعتزلة، يحلو لهم أن يصفوا المحدثين بأنهم «زوامل أسفار»[1]، وأنه لاحظ لهم من الفكر والنظر، وأنهم إنما يعنون بالنقد الاسنادي فقط، دون التفات الى الشق الآخر وهو جانب نقد المتن. ويرى بعض هؤلاء أن المحدثين ربما عنوا بهذا الجانب على قلة وندرة، أو ربما ذكروا بعض الضوابط والمعايير، وظنوا أن المحدثين قد غفلوا عنها.

---

(١) الزوامل: مفردها الزاملة، وهي البعير الذي يحمل عليه الرجل متاعه وطعامه. (أنظر لسان العرب لابن منظور: ١١/٣١٠) ومرادهم أن المحدثين هم مجرد رواحل، يحملون الحديث ومروويه دون أن يفقهوا معناه.

وتجلية هذا الموضوع ميدان خصب لدراسة عميقة دقيقة، وخاصة لبيان منهج علماء الحديث في النقد الداخلي للنص، وبحثهم الشامل فيه.

دعوى تقصير المحدثين في نقد المتن:

من أصدق من يمثل هذا الاتجاه الاستاذ أحمد أمين[1]، وسأستعرض هنا نماذج من كلامه، تبييناً لرأيه في منهج علماء الحديث.

يقول في كتابه فجر الاسلام: (وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد، ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم والحق يقال، عنوا بنقد الاسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقل أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب الى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو ان الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو إن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي، أو إن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا. ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم، حتى نرى البخاري نفسه، على جليل قدره، ودقيق بحثه، يثبت أحاديث دلّت الحوادث الزمنية، والمشاهدة التجريبية، على أنها غير صحيحة، لاقتصاره على نقد الرجال)[2].

ولاحظ في كتابه ضحى الاسلام، ان المحدثين عنوا عناية فائقة بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحاً وتعديلاً، فنقدوا رواة الحديث في أنهم ثقات أو غير ثقات، وبينوا مقدار درجتهم في الثقة، وبحثوا هل تلاقى الراوي والمروي عنه أو لم يتلاقيا؟ وقسموا الحديث باعتبار ذلك ونحوه الى حديث صحيح وحسن وضعيف، والى مرسل

---

(١) عضو المجمع اللغوي بالقاهرة، والمجمع العلمي بدمشق، والمجمع العلمي ببغداد. ولد وتوفي بالقاهره، وتولى القضاء بمصر، ودرس بكلية الآداب بجامعه القاهرة، ثم انتخب عضواً لها، من مؤلفاته: فجر الاسلام، وضحى الاسلام، وظهر الاسلام، والنقد الأدبي. توفي عام ١٣٧٣ هـ/١٩٥٤ م (معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ١/١٦٨).

(٢) أحمد أمين، فجر الاسلام: ص٢١٧ - ٢١٨.

ومنقطع، والى شاذ وغريب، وغير ذلك، ولكنهم لم يتوسعوا كثيراً في النقد الداخلي، فلم يعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أو لا؟...

ويقول انهم كذلك، لم يتعرضوا كثيراً لبحث الأسباب السياسية، التي قد تحمل على الوضع، فلم يرهم شكوا كثيراً في أحاديث لأنها تدعم الدولة الأموية، أو العباسية، أو العلوية، ولا درسوا دراسة وافية، البيئة الاجتماعية في عهد النبي ﷺ، والخلفاء الراشدين، والأمويين، والعباسيين، وما طرأ عليها من خلاف، ليعرفوا هل الحديث يتمشى مع البيئة التي حكي أنه قيل فيها أو لا؟ ولم يدرسوا كثيراً بيئة الراوي الشخصية، وما قد يحمله منها على الوضع وهكذا.

ثم يبين أنهم لو اتجهوا كثيراً الى نقد المتن، وأوغلوا فيه إيغالهم في النوع الأول، لانكشفت أحاديث كثيرة وتبين وضعها، مثل كثير من أحاديث الفضائل، وهي أحاديث رويت في مدح الأشخاص، والقبائل، والأمم، والأماكن، تسابق المنتسبون لها الى الوضع فيها، وشغلت حيزاً كبيراً من كتب الحديث، ثم نقل قول ابن خلدون[1]: «وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسّرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل، غثا أو سمينا، ولم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الاخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط».[2]

ويقول في كتابه ظهر الاسلام في معرض كلامه عن المحدثين: (كما

---

(١) هو العلامة المؤرخ عبد الرحمن بن محمد بن محمد، المشهور بابن خلدون، عالم أديب، مؤرخ اجتماعي حكيم. ولد بتونس، وطلب العلم بها، رحل الى الأندلس والمغرب ومصر. من مؤلفاته: تاريخه المسمى بالعبر وديوان المبتدأ والخبر، ومقدمة التاريخ، التي اشتهرت بنفسها وكأنها كتاب مستقل، وله لباب المحصل في أصول الدين. توفي سنة ٨٠٨ هـ/١٤٠٦ م (معجم المؤلفين: ٥/١٨٨ - ١٨٩).

(٢) أحمد أمين، ضحى الاسلام. ٢/١٣٠ - ١٣٢. وهذا النص عن ابن خلدون هو من المقدمة: ص٩.

يؤخذ عليهم أنهم عنوا بالسند أكثر من عنايتهم بالمتن، فقد يكون السند مدلساً تدليساً متقناً، فيقبلونه، مع أن العقل والواقع يأبيانه بل قد يعده بعض المحدثين صحيحاً لأنهم لم يجدوا فيه جرحاً، ولم يسلم البخاري ولا مسلم من ذلك، وربما لو امتحن الحديث بمحك أصول الاسلام لم يتفق معها وان صح سنده)[1].

وبعد ان نقلت من كلام الاستاذ أحمد أمين ما يوضح وجهة نظره، أنقل من كلام الكاتب محمود أبو رية، الذي يبين رأيه فيقول: (والمحدثون قلما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف فيه واقعاً في نفس المتن، لأن ذلك ليس من شأنهم من جهة كونهم محدثين، وإنما هو من شأن المجتهدين، وإنما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف فيه في نفس الاسناد، لأنه من شأنهم)[2].

أما كاتب مادة الحديث في دائرة المعارف الاسلامية «جوين بول»، فقد عقد فصلاً بعنوان «نقد المسلمين للحديث»، وقال: (لا يعد الحديث صحيحاً في نظر المسلمين إلا إذا تتابعت سلسلة الاسناد من غير انقطاع، وكانت تتألف من أفراد يوثق بروايتهم...)[3] وتكلم عن نقد الاسناد في صفحتين، دون أن يتعرض لنقد المتن بحرف ولا إشارة، وكأن المسلمين غفل عنه، وما ذاك إلا لأنه يريد أن يقول، إن هذا النوع من النقد، إنما جاء به المستشرقون الأذكياء، دون سابق معرفة به واعتماد له من قبل المسلمين، وليتوصل من وراء ذلك، الى وضع نظرية استشراقية في النقد الداخلي، يرمي من خلالها الى التشكيك في ثبوت الحديث النبوي، وهدم السنة النبوية.

فهل كان المسلمون غير ملتفتين فعلاً الى النقد الداخلي؟ أم ان لهم

---

(١) أحمد أمين، ظهر الاسلام: ٢/٤٨.

(٢) محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية ص: ٢٠٠

(٣) دائرة المعارف الاسلامية: ٧/٣٣٥ - ٣٣٧

فيه قصب السبق؟ وهل اعتمدوه وفق معايير منهجية؟

هذا ما سأحاول الجواب عنه في هذه الدراسة بعون الله.

المبحث الثاني

أهمية الموضوع

تظهر أهمية هذا الموضوع من عدة أوجه، وهذه بعضها:

الوجه الأول: تجنب الافراط والتفريط في الرواية بضوابط منهج النقد.

ان النظر السليم المتزن، في متون الأحاديث النبوية، وعرضها على موازين جهابذة المحدثين في النقد، أمر ضروري ولا بد منه، وبدونه يخشى أن نقع في أحد الطرفين: الافراط أو التفريط.

أما الأول: فهو ما كان عليه بعض المحدثين من الاهتمام بالرواية والجمع، وقلة الدراية والميز، مما جعل خصوم السنة يتخذون من طريقتهم ذريعة للتهرب من الأخذ بالأحاديث النبوية، ويطعنون في حملتها، ويشككون في ثبوتها. وكان بعض هؤلاء المحدثين المتساهلين في النقد، يروون أشياء موهمة في تشبيه الخالق جل وعلا، أوَ في موضوعات أخرى، وكثيراً ما يقفون مع ظواهر الألفاظ، مستمسكين بظاهر حال الاسناد، معرضين عن النظرة النقدية، التي تساعدنا في التعرف على ما يمكن صدوره عن النبي ﷺ، أو ما لا يمكن.

الجانب الآخر: وهو جانب التفريط في الرواية، ولعله نشأ كردة فعل عن جانب الافراط، ونحا الى إخضاع الحديث لحكم العقل. ولعل

هؤلاء - ومنهم المعتزلة وبعض المتكلمين - كانوا يخضعون الأحاديث لأحكام عقولهم، ويتوسعون في هذا في كثير من الأحيان، بل كانوا يبادرون الى رد الأحاديث، لأدنى شبهة من تعارض، بين المرويات وبين العقل.

في حين أن أولئك كانوا يخضعون العقل للمرويات إذا صح السند، ويلجأون الى التأويلات المتكلفة في الرواية ولو خالفت بداهة العقل، ويأبون التسليم بنسبة الوهم الى أحد رواة السند، في «وصله»، أو «رفعه» الى النبي ﷺ.

ويرى الاستاذ أحمد أمين، أن للمعتزلة ناحية، جاءتهم من تقديرهم لسلطان العقل، وهي أنهم بعد أن قرروا أصولهم، وآمنوا بها إيماناً تاماً، كان ما يعارضها من آيات يؤولونها، وما يعارضها من أحاديث ينكرونها، وكل ذلك في جرأة وصراحة، ولذلك كان موقفهم كثيراً ما يكون موقف المتشكك في صحة الحديث، وأحياناً موقف المنكر له، لأنهم يحكمون العقل في الحديث، لا الحديث في العقل[1].

بل حين تطورت فكرة المعتزلة على يد أبي الهذيل العلاّف[2]، غلا المعتزلة في تحكيم العقل، لا في الحديث فحسب، بل في تأويل القرآن كذلك.

وفي الحقيقة، لا يمكن أن يكون ثم تعارض بين صريح المعقول وصحيح المنقول، فينبغي كبح جماح العقل من جانب، كي لا يطغى ويرد الأحاديث لأدنى تعارض أو استبعاد، فقد تعبدنا الله تبارك وتعالى بأن يكون هوانا تابعاً لما جاءنا به النبي ﷺ[3]، لا أن يكون ما

---

(١) أحمد أمين، ضحى الاسلام: ٨٥/٣.

(٢) هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول، العبدي، المعروف بالعلاف، أبو الهذيل، متكلم، من شيوخ البصريين في الاعتزال رد على المجوس واليهود والمشبهة والملحدين والسوفسطائية، وخرف في آخر عمره. من تصانيفه كتاب يعرف بميلاس، وكان ميلاس رجلاً مجوسياً فأسلم. (معجم المؤلفين: ٩١/١٢ - ٩٢).

(٣) فيه إشارة لما روى عن النبي ﷺ انه قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»، رواه أبو الفتح المقدسي في كتاب الحجة. (انظر جامع العلوم والحكم لابن رجب: ص: ٣٣٨).

جاء به تابعاً للهوى، كما ينبغي أن لا نلغي عقولنا ونعطلها، إذا كان ثم رواية تخالف أحكام العقل الثابتة، وهذا ما يضفي على بحث هذه المشكلة أهمية كبرى.

الوجه الثاني: مواجهة احتمال الغلط عند الرواة.

مما يضفي أهمية كبيرة على بحث هذه المشكلة، هو أن بعض الباحثين، يرون أن المحدثين القدامى قد شدّدوا في شروط الصحيح، وخاصة في عدالة الراوي ومروءته، فهم يميلون الى التضييق من هذه الشروط، لتتسع دائرة الحكم على بعض المرويات بالصحة، فإذا وسعت دائرة الصحيح عن هذه الطريق، أو عن غيرها، كسبر[1] الطرق وترقية درجة الأسانيد بالمتابعات، فإننا بحاجة الى ضوابط للمتن بشكل آكد وألزم، لمواجهة احتمال الغلط والوهم على الرواة، الذي يرد ويحتمل في مثل هذه الحالات أكثر من غيرها.

الوجه الثالث: مواجهة الطاعنين في الاسلام بما صح سنده دون متنه.

قد يجد كثير من الطاعنين في الاسلام، والمشككين في السنة النبوية، بعض الأحاديث التي صح إسنادها بحسب الظاهر، وفيها بعد واضح عن أصول الاسلام وكلياته، فيتخذونها هدفاً لأبحاثهم، وغرضاً للنيل من الاسلام ورسوله ﷺ، فاما أن رواتها كانوا في روايتهم لها ضابطين يقظين، وهنا سنجد أنفسنا مضطرين لتصحيح الرواية وقبولها، والدخول في مناقشات لفظية، وتأويلات بعيدة، لتنسجم مع أصول الاسلام الثابتة، وما علم من الدين بالضرورة والقطع، واما ان بعض رواتها طرأ عليه وهم أو ذهول في روايتها، وهنا سنجد أنفسنا مضطرين الى نسبة بعض الرواة للوهم والغلط، ولا شك أن هذا موجود وواقع عند الرواة، ومنسجم مع الطبائع البشرية، كما أن العقل الواعي الذي ينظر

---

(١) سبر الطرق: فحصها وتتبعها.

الى المعارف نظرة شمولية تحليلية، يستبعد نسبة أمر الى رسول الله ﷺ لا ينسجم مع بقية كلامه وأحواله الشريفة إلا بتكلف زائد، ولا يستبعد نسبة الوهم والغلط الى الراوي الثقة غير المعصوم، في بعض الأحيان.

الوجه الرابع: مواجهة التعارض بين كثير من المرويات.

نجد بعض الاختلاف والتعارض، بين كثير مما ينسب الى رسول الله ﷺ، بحيث يبعد جداً، أو قد يستحيل، صدور كل هذه النصوص المتعارضة عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وهنا لا بد لنا من نظرة شمولية نقدية لتلك المرويات، لترجيح ما هو أقرب الى المألوف والمعهود من أقوال رسول الله ﷺ، وأفعاله، وأحواله الثابتة، وردّ ما يعارضها، وإذا لم نلجأ الى الترجيح سقطت كلتا الروايتين المتعارضتين، اللتين صح إسنادهما حسب الظاهر.

وأشير هنا الى أن المحدثين كثيراً ما يرجحون عند الاختلاف والتعارض في مثل هذه الأحوال، بمرجحات ترجع الى السند، كزيادة عدد الرواة الثقات في إحدى الروايتين على الأخرى، أو كونهم أوثق، وأرى أنه ينبغي لنا أن لا نغفل النظرة الى المتن ونعتمد على نظرة إسنادية بحتة، لأنه لما صحّ إسناد كل رواية على حدة، بحيث لو انفرد لكان هو المعمول به، ولما كانت صحة كلا الاسنادين دليلاً على وجود الوهم في احدهما، فليس مجرد كون أحد الاسنادين فيه مزيد توثق، دليلاً على أن الوهم حاصل في الرواية الأخرى، بل كلاهما محتمل لحصول الوهم فيه، وان كانت نسبة الاحتمال تختلف.

ولا بد هنا من الإشارة الى أن الاختلاف والتعارض بين الروايات، منه ما هو تعارض في الظاهر، ولكنه لدى التمحيص قد يكون لاختلاف الأحوال، التي هي أسباب ورود الأحاديث النبوية الشريفة، فرسول الله ﷺ يتكلم في كل حين حسب حال السائل، أو المخاطب، أو الوقت، مما تجب مراعاته وعدم التسرع في الحكم عليه بالتعارض، ومنه

ما هو روايات متعارضة بحيث لا يمكن الجمع بينها إلا بالتأويلات البعيدة المتكلفة.

ونرى أن بعض شراح الحديث، قد يجد روايات متعددة لواقعة تكاد تكون واحدة، فيها بعض الاختلافات فيما بين الرواة، حسبما حفظ كل راو، وقد تكون هذه الاختلافات في أمور لا تمس صلب القضية، ومع ذلك فإنه يحكم مباشرة بتعدد الواقعة، ولا يحكم بغلط بعض الرواة، وذلك كقصة رجوع النبي ﷺ مع أصحابه في الليل من غزوة خيبر، وكيف تعهد بلال بأن يكلأ لهم الصبح، فناموا، ثم نام بلال رضي الله عنه[1].

تلك هي بعض الأوجه التي تلقي الضوء على وجوب بحث هذه المشكلة، في دراسة منهجية موسعة، وهذا ما أرمي إليه، والله الموفق.

---

(١) النووي، شرح مسلم: ١٨١/٥ - ١٩٢ وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في كتاب «القبس في شرح موطأ ابن أنس» (ذكر مالك رضي الله عنه النوم عند القفول من خيبر، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ نام عن الصلاة ثلاث مرات: الأولى. كان النبي ﷺ أولهم استيقاظاً، الثانية: استيقظ قبله أبو بكر وعمر، وكبر عمر حتى استيقظ رسول الله ﷺ، الثالثة لم يحضرها أبو بكر ولا عمر، وإنما كان في ركب ثمانيه أو نحوها، وكل ذلك ثابت بنقل العدل عن العدل). القبس: ٨/١

المبحث الثالث

صعوبة البحث في الموضوع

١ - قلة الكلام في نقد المتن ومنهجه.

لا شك أن من أدق أبحاث علوم الحديث وأصعبها موضوع النقد، ولا سيما منه نقد المتن، عند من يزن الكلام ولا يلقيه جزافا. وقد كان أئمة الحديث يتكلمون في النقد، إلا أنهم إذا سئلوا فيه أجابوا السائل بما يجعله يستسلم لكلام الائمة، وان لم يفقه مسالكهم، وهذا دليل على دقة هذا الموضوع عن فهوم طلبة الحديث وغيرهم، ودليل على صعوبة التعبير عن هذا الموضوع ومنهجه.

روى الرامهرمزي[١] باسناده ان عبد الرحمن بن مهدي[٢] تكلم على حديث، فقام إليه خراساني، فقال له: من أين قلت؟ قال: (إذا أتيت الصراف بدينار فقال لك: هو بهرج، تقدر أن تقول له من أين

---

(١) هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد. المعروف بالرامهرمزي، وقد يعرف بابن خلاد، محدث، حافظ، أديب، شاعر، من تصانيفه المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، وهو أول كتاب وضع في علوم الحديث كما يقول ابن حجر، وله مصنفات أخرى في الأدب. توفي سنة ٣٦٠ هـ تقريباً/٩٧١ م. (معجم المؤلفين: ٣/٢٣٥)

(٢) هو الحافظ الكبير عبد الرحمن بن مهدي، أبو سعيد، البصري، له تصانيف في الحديث، قال أحمد بن حنبل: هو أفهم من يحيى القطان. توفي سنة ١٩٨ هـ/٨١٤ م، من الطبقة السابعة. (طبقات الحفاظ للذهبي. رقم ٣١٣. معجم المؤلفين: ٥/١٩٦).